بن عبد السيد الثامن من الاجازة ما يحمله الشيخ وقد منعه الاكثرون وقال الواكيف يعطى ملم باخذ واجازه بعض الشافعية التاسع الاذن بما اجيز كقوله اجزت لك مجازاتى وقد منعه بعضهم قال ابن الصلاح والصحيح الذي عليه العمل انه جائز والمصنف قد ذكر الستة الاول والتاسع مندرج فيها اذ لم يقيدها بقوله مسموعاتى او مقرواتى واما السابع والثامن فكانه لم يعتد بهما وبمن جوزهما ثم الرواة المذكور في الاسانيد والمراد بالجمع ما فوق الواحد ولذا قال سواء اتفق اثنان ان اتفقت في اسناد من اسماؤهم واسماء ابائهم فصاعدا كاجدادهم نحو احمد بن جعفر بن احمدان فانه اشترك فيه اربعة واختلفت اشخاصهم قيل ان قوله واختلفت اشخاصهم حشو لان اشخاصهم لا تكون الا مختلفة والجواب انه اذا ورد اسم في اسناد وورد ذلك الاسم بعينه في اسناد اخر فقد يكون المراد بهما شخصا واحدا فلا يكون مما نحن فيه وقد يكون المراد متعددا فهو من المتفق والمفترق فذكر القيد المذكور ضرورى سواء اتفق في ذلك اثنان منهم او اكثر وكذا اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة مثاله ابو عمران الجونى بفتح الجيم فقد اتفق فيها اثنان عبد الملك بن حبيب وموسى بن سهل ومن هذا النوع ان يتفقا في الاسم لكن اذا وقع الاقتصار في السند على ذكره ولم يذكر ما يميزه فهو النوع الذي يقال له المتفق والمفترق اسم فاعل فيهما وفائدة معرفته خشية ان يظن الشخصان شخصا واحدا اى فائدتها هو الامن من خوف هذا الظن وقد صنف فيه الخطيب كتابا حافلا اى جامعا ولم يسم العراقى في الفيته ولا النووى في تقريبه هذا الكتاب بل اقتصرا على قولهما ان للخطيب فيه كتابا نفيسا و ذكر بعضهم انه سماه الموضح لاوهام الجمع والتفريق لكن قد تقدم في الشرح انه سمى بهذا الاسم كتابه الذي هو في من كثرت نعوته فلعله جمع هذين النوعين المتعاكسين في كتاب واحد وقد لخصته وزدت عليه شيئا كثيرا وهذا النوع عكس ما تقدم في بيان سبب الطعن من النوع المسمى بالمهمل وهو الراوى الذي له نعوت متعددة فيذكر بغير ما اشتهر فيظن انه اخر فيحصل الجهل بحاله فيصير مهملا لكن لم يسمه الشارح مهملا فيما سبق ولا وقفت عليه في كلام غيره ولا يمكن ان يكون المراد بالمهمل ما مر قريبا في قوله يتبين المهمل لانه عين هذا لا

المتفق والمفترق

جعفر

قوله والجواب الخ فيه لانه في النوع الاول اتفق اسم الراوى ويليه لا دخل [illegible] علمه قوله فذكر القيد الخ فيه نظر

فقط ص

عكسه

عكسه اللهم الا ان يجعل قوله من النوع المتقدم ان يظن الخ ضرا ثانيا للمبتداء لا بيانا للموصول وانما قال عكسه لانه يخشى منه اى في النوع المتقدم ان يظن الواحد اثنين وهذا يخشى منه ان يظن الاثنان واحدا وان اتفقت الاسماء المذكورة من اسماء الرواة واسماء ابائهم وما يدل على نسبهم خطا واختلفت نطقا سواء كان مرجع الاختلاف في النقط كحمزة وجمرة او الشكل اما بالحركة كعقيل وعقيل واما بالتشديد كسلام وسلام والواو لمنع الخلو لتحقق الجمع كما في خرام وحزام فهو اى فهذا النوع المؤتلف والمختلف بكسر اللام فيهما سمى به للائتلاف في خطا والاختلاف نطقا ومعرفته من مهمات هذا الفن حتى قال على بن المدينى اشد التصحيف اى اصعبه واضره ما يقع في الاسماء ووجهه اى هذا القول بعضهم بانه اى تصحيف الرواة شئ لا يدخله القياس ليرده الى الصواب ولا قبله شئ يدل عليه اى على كونه مصحفا ولا بعده فقلما يهتدى الى الصواب فيه بخلاف اللحن في المتن فان منه ما يظهر بالقانون النحوى ومنه ما يظهر بملاحظة السباق والسياق وقد صنف فيه اى المؤتلف والمختلف ابو احمد العسكرى لكن لا بالانفراد بل اضافه الى كتاب التصحيف اى تصحيف المتون له ثم افرده اى تصحيف الاسماء بالتاليف عبد الغنى بن سعيد ولعل قول العراقى ان اول من صنف فيه عبد الغنى لملاحظة الافراد فجمع فيه كتابين كتابا بالنصب بدل وفي نسخة بالرفع اى احدهما كتاب في مشتبه الاسماء بكسر الموحدة وكتابا في مشتبه النسبة وجمع شيخه اى شيخ عبد الغنى قال العراقى ثم شيخه الدارقطنى في ذلك كتابا حافلا ثم جمع الخطيب ذيلا استدرك فيه ما فاته ثم جمع الجميع ابو نصر بن ماكولا بالقصر في كتابه الاكمال واستدرك اى تعقب عليهم في كتاب اخر جمع فيه اوهامهم وبينها وكتابه الاكمال من اجمع ما جمع من الكتب في ذلك النوع وهو عمدة كل محدث بعده وقد استدرك اى ذيل كما قاله العراقى عليه ابو بكر بن نقطة تقدم ما يتعلق به اول الكتاب ما فاته او ما تجدد بعده في مجلد ضخم ثم ذيل عليه اى على مستدرك ابن نقطة منصور بن سليم بفتح السين المعروف بابن العمادية في مجلد لطيف وكذلك ذيل على مستدرك ابن نقطة كما جزم به العراقى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)